تفاقم المخاطر في عالم يسوده الحرب والتوتر

نجلاء عبد المنعم

ماجستير الدراسات الإسلامية - ماجستير الاقتصاد الإسلامي

يواجه الاقتصاد العالمي مجموعة كبيرة من التحديات التي نادرًا ما شهد العالم مثيلاً لها، وتؤدي الحرب التي تشنها روسيا ضد أوكرانيا إلى تراكم مجموعة من المخاطر الجديدة بالإضافة إلى المخاطر الموجودة بالفعل، ويحتل ارتفاع معدل التضخم العالمي موضع الصدارة في القائمة الطويلة للمخاطر التي يتسم بها عام ٢٠٢٢.

الواقع أن هذه الحرب تزيد تفاقم التضخم. ولقد كان للحرب آثارها الاقتصادية الملموسة بقوة في سوق السلع الأولية، وتمثلت في صدمة العرض التي تعيد للأذهان صدمات النفط في السبعينيات، ولكن هذه المرة تضمنت ارتفاعًا حادًا في أسعار المواد الغذائية. ونحن نعلم أن كوفيد-١٩ قد ألحقت ضرراً بالغًا بسلاسل الإمداد العالمية، وأدت إلى ارتفاع حاد في تكاليف عمليات النقل.

أدى الدمار الذي سببته الحرب إلى مزيد من الاضطراب في العلاقات التجارية وتسبب في توقف الإنتاج الزراعي في أكبر بلدين منتجين زراعيين في العالم، مما أثر على البلدان النامية والفقيرة، التي ستشهد زيادات حادة في أسعار المنتجات الزراعية والغذائية والسلع الأساسية الأخرى. ومع ذلك، لا يمكن الاستهانة بالتأثير السلبي للحرب على الاقتصادات المتقدمة في أوروبا.

لقد ارتفع تضخم أسعار المواد الغذائية بشكل كبير، كما أن مخاطر عودة ظهور الأزمات الغذائية في مناطق عديدة من العالم وما يصاحبها من اضطرابات اجتماعية على نحو كبير، وهو الأمر الذي لا ينبغي الاستهانة به فقد عانى حوالي ٨٠٪من اقتصادات الأسواق الناشئة من تضخم في أسعار المواد الغذائية تجاوز معدل التضخم البالغ ٥٪ في العام الذي سبق الحرب.

علاوة على ذلك، من المرجح أن تستمر آثار الحرب، حيث سيستمر الصراع الحالي في تعطيل دورة زراعة وإنتاج ونقل الغذاء، مما يزيد من تفاقم الوضع المتردي بالفعل، وما التضخم إلا ضريبة تنازلية.

وقد لجأت الحكومات الغربية إلى حزمة من العقوبات المشددة وغير المسبوقة بهذا الشكل، شملت تجميد الجزء الأكبر من الاحتياطي الأجنبي لروسيا، واستبعاد عدد من كبرى البنوك الروسية من منظومة سويفت البنكية، وبالتالي تعطيل معاملاتها المالية الخارجية، بغرض تحجيم التجارة الخارجية الروسية. كذلك، فقد

حُظر تصدير عدد كبير من المكونات الصناعية والتقنيات المتقدمة إلى روسيا بغرض تعطيل الصناعة الروسية. كما تم فرض عقوبات على رجال أعمال روس، تشمل مصادرة أصولهم وأموالهم في الخارج، ولجأت الولايات المتحدة أيضاً إلى حظر استيراد الطاقة الروسية، من غاز ونفط، بالإضافة إلى الواردات من المأكولات البحرية، والخمور، والأحجار النفيسة. ليس هذا وحسب فقد تقرر منع رحلات الطيران التابعة لشركات روسية من التحليق فوق الأجواء الأوروبية أو الهبوط في مطارات دول الاتحاد، وتجميد الأصول الروسية سواء أكانت لأفراد أم شركات، واستهداف ٧٠٪ من الأسواق المالية الروسية والشركات الكبرى المملوكة للدولة بما فيها الشركات المملوكة لوزارة الدفاع.

وقطاع الطاقة، الذي لطالما اعتبر محصناً من التقلبات بين روسيا والغرب بسبب احتياجات أوروبا المتعطشة للطاقة، لم يسلم أيضًا. وفي مفاجأة من العيار الثقيل جمدت ألمانيا منح تصاريح لخط (نورد ستريم ٢) الروسي المخصص لتصدير الغاز إلى أوروبا. وفضلاً عما سبق، فقد تعهد الرئيس الأميركي جو بايدن بأن (بلاده بالتعاون مع حلفائها سيمنعون توريد ما يزيد على نصف الواردات الروسية، من السلع ذات التقنية العالية، التي تستخدم في الصناعات العسكرية).

لا تقتصر العقوبات الدولية المفروضة على روسيا على الإدانة الاقتصادية والسياسية، بل تمتد إلى نطاق أوسع، بما في ذلك وسائل الإعلام والفنون والثقافة والرياضة.

ومن أبرز التحركات في هذا السياق ما يقوم به موقع التواصل الاجتماعي لخنق وسائل الإعلام الروسية، حيث قررت شركة Meta المالكة لفيسبوك وواتس آب وإنستغرام تقليص الوصول إلى شبكتين حكوميتين روسيتين هما RT و Sputnik وتقليل التصنيف. من منشورات المؤسسات الإعلامية الروسية. حظرت Google و YouTube المملوكتين لشركة Alpha Bit الإعلانات الروسية، واتخذ Twitter خطوات مماثلة لتقليل الوصول إلى وسائل الإعلام الروسية كجزء من نوع من الحرب الإعلامية ضد روسيا للحد من انتشار روايتها في جميع أنحاء العالم.

شملت العقوبات الرياضية كذلك استبعاد روسيا من كل من اللجنة الأولمبية الدولية، واللجنة البارالمبية الدولية، والفيفا، وبطولة الرجبي، والاتحاد الدولي للهوكي على الجليد، والاتحاد الدولي للجودو، كما مُنعت سان بطرسبورغ من استضافة نهائي بطولة دوري أبطال أوروبا في كرة القدم، وألغيت جائزة روسيا الكبرى للفورمولا ون، كما فرضت اللجنة الأولمبية الدولية حظراً على رفع العلم الروسي وعزف النشيد

الوطني. وقرر الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا) عدم إقامة أي مسابقة دولية في روسيا، وألغى الاتحاد الدولي للسباحة بطولة العالم للناشئين التي كان من المقرر إقامتها في مدينة كازان الروسية في أغسطس المقبل، كما ألغى مباراة بالدوري العالمي لكرة الماء في سان بطرسبرغ كان من المقرر عقدها الشهر المقبل، وتم إلغاء بطولة السباحة التوقيعية والغطس في كازان.

ومن أهم سمات العقوبات المفروضة أخيراً على روسيا، أنها جاءت لتشمل قطاعات متنوعة سياسية، واقتصادية، وثقافية، وإعلامية؛ بل وحتى رياضية في محاولة لفرض «نوع من العزلة» على روسيا، لمعاقبتها على قرارها بشن عمليات عسكرية ضد أوكرانيا، بهدف أن تشكل تلك العقوبات ضغطاً على بوتين.

كان رد فعل روسيا قوياً لدرجة أنها بدأت في اتخاذ تدابير مقابلة للضغط على الاقتصادات الغربية، وكان أهمها وقف تصدير ٢٠٠ سلعة، بما في ذلك السلع الأساسية، وخصوصًا السلع المصنعة، بحلول نهاية العام. كما علقت صادرات القمح والشعير والذرة وبعض المنتجات الزراعية لدول الاتحاد الأوروبي الآسيوي حتى أغسطس لضمان الطلب على الغذاء في الأسواق المحلية. تهدف هذه الخطوة إلى رفع أسعار هذه السلع والمنتجات في السوق العالمية، وكذلك تأثير الحرب على ارتفاع أسعار الطاقة والمعادن والمواد الغذائية، والوصول بها إلى أعلى مستوياتها منذ عقود بالنسبة لبعض الناس، ولأجل. البعض الآخر، وهو أعلى معدل تم تسجيله على الإطلاق، مما يغذي التضخم في الاقتصادات الغربية والعالم – ويهدد بدفعه إلى أزمة ركود تضخمي.

كذلك، أعلنت روسيا، في رد على الشركات الأجنبية التى بدأت في الخروج من السوق الروسية بعد العقوبات، أنها تدرس الاستحواذ على أصول هذه الشركات في روسيا، وهو ما يشمل أصولاً إنتاجية تتخطى عشرات المليارات من الدولارات لكبرى شركات الطاقة، تضم حصصاً في مصافي للنفط ومعامل تكرير وخطوطًا للنقل والتخزين. أما ورقة الرد الرابحة التى تحتفظ بها روسيا، فهي قطع إمدادات الطاقة عن أوروبا، وهو ما سيتسبب فعلياً في شل أنشطة وقطاعات اقتصادية بأكملها في أنحاء القارة، وكذلك في عجز في الطاقة المستخدمة في تدفئة القطاع العائلي خلال فصل الشتاء. وتدرك روسيا – وأوروبا – جيداً عدم وجود بدائل فورية، أو حتى على المدى المتوسط، للطاقة الروسية لأوروبا نتيجة مركز روسيا

الكبير في سوق الطاقة العالمي، مع نقص المعروض في أوروبا، بالتزامن أيضاً مع عدم جاهزية البنية التحتية للطاقة في أوروبا للبدائل المطروحة مستقبلاً.

ومن الطبيعي أن تثير شدة هذه العقوبات، ونطاقها وآلية تطبيقها، مخاوف عدد كبير من بلدان العالم، خاصة البلدان النامية الكبرى، وفي مقدمتها الصين، وبلدان في أمريكا اللاتينية وآسيا، وحتى في الشرق الأوسط نفسه، من هشاشة اقتصاداتها أمام عقوبات الحكومات الغربية. وقد تدفعها هذه المخاوف إلى السعي لتجاوز النظام المالي والمصرفي الحالي الذي تسيطر عليه الدول الغربية، من خلال بدائل لمنظومة المعاملات المالية الدولية الراهنة، وتنويع الاحتياطيات الأجنبية لحمايتها، والسعي لاستخدام عملات بديلة عن الدولار في التبادل التجاري، لتجنب مصير مماثل لروسيا حال الدخول في صراع مع قوى غربية كبرى.

ومن المُتوقع أن تقود الصين هذه المساعي، بسبب علاقتها المتوترة مع الولايات المتحدة، وتعرضها بالفعل لعقوبات اقتصادية، تتعلق بهونج كونج ومقاطعة جينجيانج، بالإضافة إلى مكانتها في الاقتصاد العالمي. وقد يدفع ذلك الصين للعمل نحو تطوير وابتكار بدائل، قد تشمل زيادة التبادل التجاري بالعملة الصينية بديلاً عن الدولار، وتنويع احتياطياتها الأجنبية التي تتخطى ٣ تريليونات دولار، وطرح منظومة CIPS التي تسهل تسوية وتبادل المعاملات بالعملة الصينية، كآلية بديلة عن المنظومة الغربية لتبادل المعاملات بالدولار. ومن المؤكد أن مثل هذا التحول لن يكون سريعًا أو فوريًا، أو كاملاً، ولكنه سيبدأ على الأرجح، وسيستمر خلال سنوات، ويكتسب زخماً جديداً مع كل حزمة من العقوبات الاقتصادية تفرضها الدول الغربية في صراعاتها المختلفة.

المراجع:

- مدونات البنك الدولي.
- كلمينس جراف فون لوكنر، خبير اقتصادي، البنك الدولي.
- arabic.rt.com

.